منظمات المجتمع المدني.. تحت المجهر !!

طابور طويل من المنظمات والجمعيات يتجاوز ٤ آلاف معظمها (ميتة)

الحلقة الأولى - تحقيق/ محمد عبدالله السيد

◅ ابشروا وافرحوا وامسحوا دموع اليأس والإحباط وأركضوا وأسمعوا الحكاية من البداية، فلدينا اكثر من أربعة آلاف منظمة وجمعية نمت في زمن قياس وتكاثرت دون محسنات لكنها وصفت بالتضخم العددي ومحدودية الفعالية الأثر !

◅ إنها منظمات المجتمع المدني منظمات (أبو ثلاث ورقات) التي عشمتنا وعوداً واحلاماً فعمرت أحلاماً في الهواء وراحت تقص إنجازاتها وترفع شعاراتها التي لم تكن سوى (فقاعات صابون) لنظل نحن نصدقها شئنا ام أبينا !

◅ منظمات تقاطع الأرياف وتسكن المدن وتتفنن في طرق الحصول على الدعم لكنها تعجز عن تنفيذ مشروع يحفظ ماء الوجه وإذا ما حققت شيئاً فإنها تظل تتغنى به وتنشد في كل وقت وحين .

ليبقى تأسيس جمعية او منظمة أهلية مشروعاً مغرياً يسيل له لعاب الكثيرين طالما وكل الطرق تؤدي الى (الورق الأخضر)!

◅ ثلاث حلقات تتناول منظمات المجتمع المدني من الداخل لكن قبل الدخول في التفاصيل نشير الى أنه اذا كان هناك نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني قد خلقت (ميته) فإن هناك عدداً من المنظمات والجمعيات قدمت الكثير وتستحق الشكر والتقدير والى الحلقة الأولى .

نعلم كما يعلم الآخرون باننا نمتلك طابوراً طويلاً من منظمات المجتمع المدني بأشكال وتسميات مختلفة ، لكن ما لا نعلمه ان نسبة كبيرة من هذه الجمعيات والمنظمات ولدت (ميته) أما الأحسن حالاً فهي التي تصحو مرة وتنام طوال العام ، نقول ذلك ليس من قبيل التجني او الرمي بالغيب ولكن ارقات التلفونات التي طلبناها كشفت بعض المستور فهناك جمعيات (طفش) واخرى تحولت الى دكاكين وعيادات مجارحة فيما هناك ارقام وهواتف لا تسمع لها من مجيب وفي احسن الأحوال يبقى الجواب (النمره غلط) هو احد الردود التي تحيرك وتدفعك الى التدقيق في الرقم من جديد ولا يتأكد الجواب الا بعد ان تسمع السماعه تغلق في وجهك دون التماس اي عذر لك من الطرف الآخر .

تقرير

هذا الوضع دفعنا الى البحث في تقارير وزارة الشؤون الاجتماعيه وقد اظهر احدها ان حوالي ٣٠٪ من المنظمات غير الحكومية المسجلة تعمل على مدار العام في مقابل ٥٠٪ تنشط موسمياً في رمضان والأعياد الدينية كما أن ١٥٪ من هذه المنظمات تمارس أنشطة لا تتفق مع أهدافها و ٣٠٪ تعمل في إطار ضيق ولخدمة اعضائها فقط .

وتفتقر الـ ٢٠٪ الباقية من المنظمات غير الحكومية الى اي قدر من البناء المؤسسي فقد كشف التقرير ان ١٥٪ منها منظمات شبه مجمده ومتوقفه عن النشاط ، فيما ٥٪ من المنظمات لم تمارس اي نشاط منذ إنشائها ولا يوجد لها مقر عمل والغريب ان هذه المنظمات لا تقدم اي تقارير عن نشاطها او اي حساب ختامي لايراداتها ونفقاتها وارصدتها المالية ولا قامت حتى بتجديد تصريحها منذ تاسيسها !!

عشوائية

على الرغم من العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني إلا ان الجمعيات العاملة في مجال التنمية تنتشر في بعض المحافظات في حين ينحصر تواجد المنظمات التي تعمل في بعض المجالات لحقوق الانسان او التنمية الثقافية في محافظات دون غيرها وتتركز تلك المنظمات عادة في عواصم المحافظات وبقل تواجدها في المدن الثانوية وتندر في الريف رغم ان نشاطها يتجه لخدمة سكان الريف وبطبيعة الحال تستحوذ العاصمة على النصيب الاكبر من منظمات المجتمع المدني فيما تحتل عدن وتعز المرتبتين الثانية والثالثة يقول/ أحمد عبد الرحمن بافقيه (باحث اجتماعي) ، معظم الخدمات والأنشطة التي تقدمها نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني تتصف بالعشوائية وعدم التخطيط وليس لها رؤية واضحه حول مجالاتها وأهدافها فمعظم المشروعات التي تعلن عنها صغيرة ومتناثر ولا تؤدي سوى خدمات قاصرة وغير فاعلة في تغيير اوضاع الفئات المستهدفة فإذا ما أتينا الى المنظمات التي تنشط في مجال تنمية المرأه نجدها تنفذ برامج تدريب في مجال الخياطة والتطريز ولنا عشرات السنين نسمع عن ذلك دون ان تثبت هذه المنظمات اي كفاءه في تحسين اوضاع النساء الفقيرات وهذا مثال بسيط فقط ، ويمكن ان تقيس عليه نماذج مختلفة من انشطة منظمات المجتمع المدن الأخرى .

المجتمع المدني والتشريعات

صدر اول قانون ينظم نشاط المجتمع المدني في عدن في مرحلة ما قبل الإستقلال حيث شهدت المدينه ظهور الأحزاب والجمعيات والأندية والنقابات، أما في مرحلة الدولة الوطنية الحديثة ابتداء من بعد ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر فقد تعددت قوانين المجتمع المدني وخضعت أغلب منظماته في الشمال لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١١) لعام ١٩٦٣م ، في حين خضعت الجمعيات الأهلية في الجنوب للقانون رقم ٨ لقام ٨٨م حيث اتسمت القوانين والتشريعات المنظمة للمجتمع المدني حينذاك بالقيود التي تعوق العمل الأهلي وتمنح الجهات الحكومية حق التدخل في اعماله إضافة الى اتجاه الدوله في مرحلة التشطير الى حظر التعددية الحزبية واحتواء المنظمات الأهلية مما يعني فقدان المجتمع المدني لاستقلاليته .

وجاءت دولة الوحدة في عام ١٩٩٠م والذي اقترن إعلانها بالديمقراطية وإتساع مجالات عمل المجتمع المدني ، وتوصف هذه المرحلة بانها الأفضل من حيث قوانينها وتشريعاتها الداعمة للتحول الديمقراطي وحقوق الانسان والمجتمع المدني .

ويأتي قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد رقم (١) لعام ٢٠٠١م في إطار التحول الديمقراطي الذي شهدته بلادنا منذ بداية تسعينات القرن الماضي والذي اشتمل على تبني فلسفة جديده للعمل الأهلي حيث يعكس القانون قفزة نوعية مقارنة بالقوانين السابقة له .

فقد تضمن القانون العديد من الإمتيازات فاعفى الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الضرائب بكل انواعها وعلى جميع عوائدها ومصادر دخلها .

كما جعل القضاء هو المختص لحسم المنازعات التي قد تنشأ بين الجمعيات مع الوزارة المختصة.

بالإضافة إلى أنه لم يقيد علاقات منظمات المجتمع المدني المالية بمثيلاتها الأجنبية واكتفى بالنص على اعلام الوزارة المعنية بتلك العلاقة .

لقد ضمن القانون توسيع مجالات الحريات أمام منظمات المجتمع المدني.

كما تميز برؤية جديدة للدوله تتمثل في اعتمادها منهج الشراكة في العمل التنموي.

الدولة والمجتمع المدني !

كما حددت مواد القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية أشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من حيث انها علاقة دعم وتمويل من الدولة للمجتمع المدني من ناحية وعلاقة تكامل في الأداء والوظيفة من خلال إدماج منظمات المجتمع المدني في التنمية من ناحية أخرى .

وتقدم الدوله الدعم المالي والعيني للجمعيات الأهلية وفقاً لبعض الضوابط أهمها تحقيق منفعة عامه .

كما تسند الجهات الحكومية تشغيل معاهد ومراكز الأنشطة الإجتماعية التابعة لها مثل برامج الأسر المنتجة أو دور الرعاية الاجتماعية الى الجمعيات الأهلية الناجحة بغرض اشراك المجتمع المدني في التنمية .

وقد سعى القانون الى تحقيق نوع من التوازن من خلال توسيع حرية ومجالات منظمات المجتمع المدني من ناحية وعدم التفريط في الاشراف والرقابه على أنشطتها من ناحية اخرى .

وتتولى الجهة الحكومية المعنية الإشراف الفني والرقابه على أوضاع وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لضمان سيرها في ضوء الانظمه والقوانين السارية وسعيها لتحقيق أهدافها .

كما تشرف وزارة الشئون الإجتماعية والعمل ومكاتبها في مختلف المحافظات على الإنتخابات التي تجريها المنظمات الأهلية لضمان سيرها وفق الإجراءات القانونية .

نشاط تقليدي

تتعدد وتتنوع أنشطة منظمات المجتمع المدني في بلادنا ، خاصة بعد ان اظهر واقع حال المجتمع منذ عام ٩٠ م نمواً واضحاً في الحجم وفي مجالاته ، نتيجة التحولات السياسية التي ارتبطت بإعلان دولة الوحده عام ٩٠ والتي خلقت مناخاً جيداً افرز عشرات الأحزاب السياسيه والجمعيات ، والنقابات والاتحادات ومراكز الإبحاث والمعلومات .

مما ادى الى تضاعف اعداد منظمات المجتمع المدني عشرة اضعاف ليصل عددها الى اكثر من اربعة الاف منظمة وجمعية وحزب عام ٢٠٠٣م مقابل ٢٨٦ في عام ٩٠م .

وشكل التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص دافعاً آخر لتفعيل دور المشروعات الخاصة الفردية والجماعية مما دفع الى تكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية التي اتجهت الى النشاط في مجال التنمية المحلية وفي تقديم الخدمات للفقراء .

إلا ان التقارير تشير الى ان غالبية تلك المؤسسات تنشط في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية (اكثر من ١٢٤٢ جمعية) ومحو الأمية والأمومة والطفولة (تزيد عن ٩٦ جمعية) والتعاونيات (٦٦١) جمعية وغيرها .

حيث تمارس معظمها انشطتها في إطار مكاني محدود مع ضعف تواجدها وانتشار خدماتها في الريف حيث تقطن غالبية السكان والفقراء .

وتتكرر كثير من الجمعيات انشطة بعضها البعض واحياناً لنفس الفئات المستهدفة.

يقول الدكتور/ عادل الشرجبي قد يكون تصنيف المنظمات غير الحكومية حسب أهدافها المعلنة في أنظمتها الأساسية تعسفياً فقد اثبتت الدراسات الميدانية وخبرات الممارسين في هذا المجال ان المنظمات غير الحكومية مازالت تفتقر الى التخصص الواضح لا سيما منظمات تنمية المجتمعات المحلية إذ تتعدد مجالات اهتمامها وتتداخل أهدافها إبتداء من الرعاية الاجتماعية وانتهاء بحقوق المواطنة وحقوق الانسان وحماية البيئة ، ويضيف الدكتور الشرجبي لقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية التي نفذت عام ٢٠٠١م وشملت ٦١ منظمة غير حكومية في أمانة العاصمه ومحافظ عدن أن أهم ثلاث قضايا المنظمات المجتمع المدني كانت على التوالي (تحسين اوضاع المراة نشر ثقافة المجتمع تكريس مبدأ المواطنه .

مرجعاً أسباب تنامي اهتمام هذه المنظمات بهذه القضايا كون هذه المواضيع تتصدر اول أعمال المنظمات الدولية والأجنبية وبسبب اعتماد كثير من المنظمات غير الحكومية اليمنية على التمويل الأجنبي باعتبارة احد أهم مصادر التمويل ، حيث كان من المنطقي ان ينعكس ذلك على ترتيب أولوياتها !

تعاون خجول

على الرغم من تعدد أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني إلا ان هذا التعاون يعتبر بشكل عام مؤقتاً ومحدود النطاق بالنظر الى حجمه والى عدد المنظمات التي تدخل في إطاره كما يوصف ذلك التعاون بأنه محدود التأثير في مجال التنمية وكذلك في التأثير على مؤسسات وأجهزة صنع القرار .

وتشير العديد من الدراسات الى جملة من المحددات والعوامل التي تربط بتدني مستوى التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني تعد ضعف ثقافة المجتمع المدني واستمرار تأثير الثقافات التقليدية والانقسامات الإجتماعية التقليدية والسياسية احد هذه الأسباب .

بالإضافة الى افتقار المنظمات لمصادر التمويل الكافية والمستمرة مما يدفعها للتنافس على مصادر التمويل المحلية والأجنبية .

وكذا الإفتقار للبناء المؤسسي وإلى قاعدة بيانات عن المجتمع المدني الأمر الذي يعوق معرفة كل منظمه لطبيعة نشاط وإمكانيات واهتمامات المنظمات الأخرى .

حيث يؤدي ضعف علاقات التعاون الى التأثير على الجهود الشعبية في التنمية والى جعل عملية المشاركة تتصف بالعشوائية وعدم التخطيط فضلاً عن أنها تعكس الإفتقار الى رؤية واضحة حول مجالات التنسق بين المنظمات الأهلية والحكومه من جانب وفيما بين منظمات المجتمع المدني من جانب آخر .

كذلك تساهم محدوديه التعاون بين المنظمات الى تشتيت موارد المجتمع المدني في ظل تزايد عدد منظماتها وتنامي المنافسة فيما بينها على مصادر تمويل محدودة ، حيث يتم تنفيذ مشروعات كثيره العدد لكنها صغيرة ومتناثرة ولا تؤدي وفقاً للدراسات الميدانية الا الى خدمات قاصرة وغير فاعلة في تغيير اوضاع الفئات المستهدفه .

في الحلقة القادمة:

● أكاديميون وباحثون يفتحون النار على المنظمات والجمعيات المنتفعة .

● جمعيات فاعله تعترف : (هناك مؤسسات أسأت لمنظمات المجتمع المدني)!

● كيف يرى المجتمع المدني نفسه وكيف يبدو في عيون الجهات الرسمية .

أسماء بلا عناوين ومشاريع جمعيات تتحول إلى (فقاعات صابون)

٥٠٪ تنشط في المواسم و٢٠٪ متوقفة عن النشاط و٣٠٪ قدمت شيئاً على الأرض

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

بين التقدم.. و(التقادم)!!

□ من طبائع الأشياء أن الذي لايتقدم لايعيش .. لأن البديل عن (التقدم) هو: (التقادم) يعني التكلس والاضمحلال.

● انظروا إلى (النهر) حين يتحرك ويتقدم في مجراه إلى الأمام ، فإن ماءه يبقى عذباً زلالا (لذة للشاربين) .. أما إذا توقف ولم يتقدم ، فإن ماءه يتحول إلى (طي) غير صالح للشرب .. وانظروا – كذلك- إلى (الدم) وهو يجري في العروق بلا توقف ليغذي الجسم كله بالدفء والحياة .. فإذا توقف في الشرايين لأي سبب، أو تجمدت قطرة واحدة منه، فإن تلك القطرة تتحول إلى (جلطة) في القلب أو في الدماغ تؤدي إلى الموت..!!

● من هنا يتضح أن (التقدم) هو الحياة ، و(التقادم) هو الموت .. المهم أن يكون التقدم إلى الخير لا إلى الشر ، وإلى ما ينفع الناس لا إلى ما يضرهم .. فالطبيب مثلا- إذا تقدم في مضمار العلم والمعرفة لخدمة البشرية ، ومساعدة المرضى ، وانقاذ المصابين فسوف يحظى بحب الناس واحترامهم مدى الحياة.

● والعكس إذا اكتفى بما وصل إليه، وركن إلى الخمول والكسل واعتمد على التحاليل المخبرية (المزيفة) والمستحضرات الدوائية المغشوشة ، فسوف يكون ضرره أكثر من نفعه ويظل (يراوح) مكانه علميا واجتماعيا حتى يصاب (بالتقادم) وينتهي.

● ومثل الطبيب: المهندس ، والمعلم، والقاضي، والداعية، وغيرهم.. كل من يخشى التقدم ، ويخاف التغيير ، ويفضل الركود والجمود والمراوحة ، سوف لن تسمح له الحياة بالبقاء حيا.. لأن البقاء ، للأفضل (وأما ما (ينفع) الناس فيمكث في الأرض).

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

ثقافة الفضاء

■. قبل أن ينطلق «عرب سات» في أواخر الثمانينيات، كنا نقرأ أن القمر الصناعي سيفتح سماء المنطقة العربية أمام البث التلفزيوني وسيتجاوز الحدود المصطنعة على الأرض، وسيكون هذا الإنجاز بمثابة كسر احتكار الدول الأجنبية التي ظلت تتحكم في تدفق المعلومات.

□ وقال خبراء الإعلام والاجتماع العرب : لقد جاء الفرج .. فالمخروج الثقافي والعلمي والمعرفي حان له أن ينطلق مع هذه القفزة الإعلامية النوعية المتحررة المنطلقة مع ذبذبات الفضاء إلى كل بيت.

□ وقلنا : «يا بخت جيل اليوم من الأطفال والشباب» بالتحول الإعلامي الكبير .. وما إن بدأت القنوات الفضائية تتوالد حتى كبرت فأنتجت معرفة مشوهة طغت فيها ثقافة الأغاني الهابطة والفيديو كليب المائعة .. فانظروا إلى بعض القنوات الفضائية التي تخصصت في بث أغاني الفيديو كليب وما يكتب أسفل الشاشة من رسائل يتبادلها الشباب عبر الإنترنت وتنقلها تلك القنوات .. فلا ندري كيف يتجرأ مثل أولئك الشباب على أن يتحاوروا ويرسلوا كلمات بتلك التفاهة.

□ المصيبة أن الدراسات الإعلامية التي أجريت على المشاهدين الشباب كشفت ان مثل هذه القنوات هي المحببة إليهم، وأصبح كل همهم متابعة الجديد من الأغاني وأسماء الفنانين، وستجد طالباً في الجامعة يعرف أسماء الأغاني والفنانين أكثر من معرفته بأسماء الرموز الفكرية والمعالم الجغرافية.

□ مهما قلنا وتضايقنا وقلقنا من مساوئ بعض القنوات الفضائية وخطورتها على أطفالنا وشبابنا، فإننا لن نستطيع أن نحجب الفضاء، بل يجب أن نتوقع المزيد والفظيع طالما هناك شيطان خفي خلفها .. لكن المهم هو كيف نجعل أبناءنا يجيدون الاختيار والوصول إلى المفيد .. ليس بالمنع والتسلط والرقابة الصارمة، وإنما بالإقناع وسلوك القدوة .. فلا يعقل أن يشرع رب الأسرة الغلط لنفسه ويحرمه على من يرعاهم .. «فإذا كان رب البيت بالدف ضارب .. فشيمة أهل البيت كلهم الرقص».

alariky@maktoob.com